بثبوت الشخصية المعنوية للهيئات المستقلة يظهر الاستقلال المالي والاداري لها ، وهذه نتيجة مترابطة فلا يمكن تصور احدهما دون الاخر ، والاستقلال المالي هو احد دعائم استقلال الهيئات المستقلة و يشكل حافزا لإنجاز أهداف الهيئة بحرية و بدون ضغوط اي جهة.

والاستقلال المالي يعني ان تقوم الهيئه بوضع مشروع موازنتها التقديرية السنوية وإرسالها الى وزارة المالية ثم الى السلطة التشريعية، على ان يقتصر دور وزارة المالية على توحيد الموازنة وتنظيمها لتجنب تدخل السلطة التنفيذية، لان حصول العكس يعني ان نقع في محذور تعديل مشروع موازنة الهيئة وهذا يخل باستقلالها المالي .

 وتختلف الهيئات المستقلة في عملية تمويل نشاطها فمنها من تمول نفسها بنفسها اي بواسطة ايرادات ذاتية او في حصولها على موارد ماليه لازمة للتسيير نشاطها وفي خلق موارد ماليه لها دون غيرها ، في حين هناك طائفة أخرى تمول نفسها بنفسها غير انها تكون في بعض الاحيان خاضعة للتمويل من موازنة الدولة بواسطة إعانات تقدمها لها ، في حين هناك فئة ثالثة لا تستطيع تمويل نشاطها بنفسها مما يجعل موازنتها تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة

البنك المركزي

 يعد مؤسسة نقديه يهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدول على اختلاف نظمها الأقتصاديه والسياسية ودرجة تطورها وتقدمها الاقتصادي و يتولى مسؤولية إصدار العمله ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظه على الاستقرار النقدي من خلال توفير الكميات النقديه المناسبه داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يمثل السلطه النقديه والمسؤول عن ادارتها باهدافها المختلفه والتي تربط بالاساس باهداف الاقتصاد القومي في مجموعه .

اي انه يقوم بإدارة الثروه النقديه المملوكه للمجتمع باسلوب اقتصادي رشيد وكذلك رسم السياسات النقديه مع الجهاز المصرفي لاجل تحقيق التناسب والتوافق في نمو وتداول الثروه الحقيقيه .

 والبنك المركزي هو هيئه مستقله ماليا واداريا و يعرف انه البنك الذي يقنن و يحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعدده كتقنين العمله ، اداره العمليات المالية الخاصه بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقديه للبنوك التجاريه ،اداره احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، قيامه بخدمات البنوك التجارية، اقراض البنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصه بينها، والقيام بالتنظيم والتحكيم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق اهداف السياسه النقديه.

وهناك مسميات مختلفة للبنك المركزي تختلف من دوله الى اخرى ومن عصر الى اخر، فمنهم من يسميه باسم الدوله مثلا بنك فرنسا البنك الالماني الاتحادي ، ومنهم من يضيف اليه مصطلح الوطني اضافه الى اسم الدوله كما فلسطين وليبيا وغيرها ، واخر يطلق عليه اسم مصرف مثل مصرف لبنان او يسمى ام مؤسسه نقد كما في السعوديه وقطر والبحرين ، او اسم البنك الاحتياطي كما في نيوزلندا ، والنظام الاحتياط الفيدرالي كما في الولايات المتحده الامريكيه .

 ويتشكل البنك المركزي في العراق من تسعه اعضاء وهم المحافظ ويتولى اداره المجلس ونائبيه وثلاثه من كبارالمديرين في البنك المركزي ، بما في ذلك رؤساء الفروع الذي يتناوبون العمل في المجلس و ثلاثه افراد اخرون ممن لديهم الخبرة المالية والمصرفيه والقانونيه المناسبه وممن لم يعينوا من قبل المصرف المركزي العراقي لتولي اي منصب كان خلال سنه من تاريخ ترشيحهم لعضويه المجلس . والجهه المختصه بتعيين (المحافظ ونائبه واعضاء المجلس الاخرين) هو رئيس الوزراء وبعد ذلك تقوم السلطه التشريعيه بالتصديق على هذا التعيين .

استقلاليه البنك المركزي

ان استقلاليه البنك المركزي يتمثل بحريته في اداره السياسه النقديه للدوله وكذلك استقلاله في تحديد الاهداف والادوات في سبيل تحقيق وظائفه وتنفيذ مهامه بمعزل عن اي ضغوطات سياسيه من قبل السلطه التنفيذيه . وان القول بعكس ذلك يعني ان البنك المركزي لا يتمتع بايه استقلاليه و هناك دوافع عده دعت الى استقلاليه الهيئات المستقله

كالبنك المركزي واهمها الدوافع (الاقتصاديه والسياسيه والاداريه والقانونيه وحتى التاريخيه) و كما يلي :

اولا: الدافع الاقتصادي:

ان استقلال البنك المركزي يساعد في مجالات كثيره منها:

 ١- تحقيق الاستقرار بالحفاظ على المال العام و قيمه العمله الوطنيه داخليا وخارجيا وقوتها الشرائيه من التذبذب والانخفاض و معالجه مشكله ارتفاع الاسعار والنمو بالاقتصاد ولهذا فان استقلاله يثبت قدرته على ايقاف ارتفاع الاسعار لتحقيق اهدافه الساعيه الى الاستقرار النقدي ومكافحه التضخم .

٢- اتخاذ التدابير المناسبه للسيطره على مشكله التضخم فقد تتوسع الحكومه بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنه العامه او تقوم بالاصدار النقدي الجديد للتوسع النقدي .

 ٣- ان استقلال الهيئات المستقله (البنك المركزي) عن سلطه الحكومه يجعل سياسته النقديه اكثر مصداقيه وشفافيه امام الجمهور ويمكن للراي العام والمعنيين من الاطلاع على الوسائل و الاهداف العامه التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها .

 ٤- ظهور تيارات فكريه جديده تدعو الى تقليل دور الحكومات في الحياه الاقتصاديه واستقلاليه البنوك المركزيه بسبب فشل السياسات النقديه واجراءات الحكومه في معالجه مشكله الركود والبطاله والتضخم .

ثانيا: الدافع السياسي:

 يتمثل هذا الدافع بالاتي :

١- عدم نجاح وتحكم و سيطره الحكومه باداره السياسه النقديه وذلك لان السياسيين يفضلون كسب ود الناخبين بالدرجه على حساب متطلبات رسم السياسه النقديه ككل ويستعملون تلك السياسه لتحسين الوضع الاقتصادي على المدى القصير على حساب توازنات اخرى منها ان من اهداف الحكومه السيطره على البطاله على حساب ارتفاع معدل التضخم .

٢- انفراد الحكومه ورئيسها الى ممارسه سلطتها القانونيه بتعيين او اقالة اعضاء مجلس إدارة البنك المركزي للتاثير عليه والضغط على تلك المؤسسه .

 ٣- ان الاستقلاليه ستدعم موقف البنك المركزي في التصدي والوقوف بوجه التاثيرات التي تمارس من قبل الحكومات او الاحزاب السياسيه وخاصه فيما يتعلق بعرض النقد لاغراض و مصالح سياسيه .

 ثالثا : الدافع الاداري او القانوني:

 يتمثل :

 ١-ان الاستقلالية تمكن البنك من ان يكون في ايدي متخصصه بعيدا عن ضغوط رجال السياسه إذ يستطيع المتخصصون النظر الى المدى البعيد و كيف يجب ان تكون فعاليه السياسه النقديه ضمن مجمل النشاط الاقتصادي .

 ٢- ان تعدد وظائف الهيئات المستقله يتطلب استقلاليتها وخاصه فيما يتعلق بالبنك المركزي واهميته لتميزه عن الوزاره والجهات غير المرتبطه بوزاره وان ارتباطه بالحكومه يجر الى بيروقراطيه تنعكس سلبا على ادائه.

 ٣- ضغط صندوق النقد الدولي على بعض الدول كشرط لتقديم العون المالي، استقلال البنك المركزي، وكذلك تطبيقا لبنود الاتفاقات الدوليه الداعيه الى وضع تشريعات قانونية تتمتع بموجبها الهيئات الرقابية المستقله و منها البنك المركزي بالاستقلاليه وتجسد هذا في بنود اتفاقيه( ماسترخت) في عام 1992 في بلدان الاتحاد الاوروبي التي دعت الى اعطاء بنوكها المركزيه الوطنيه الاستقلاليه.

رابعا : الدافع التاريخي :

 يتمثل هذا الدافع بالازامات الماليه التي كانت من الاسباب القويه التي تزايد الدعوة الى استقلاليه الهيئات المستقله وخصوصا من البنك المركزي .

 الا ان هناك من الفقهاء من يعارض استقلاليه البنك المركزي وبرر ذلك بان هناك تدخلات في البنك المركزي وهي :

 ١- ان السلطه التنفيذيه تستطيع التاثير على السياسه النقديه التي يعتمدها البنك المركزي من خلال وسائل واساليب رسميه وغير رسميه، وبالتالي كلما ازداد التدخل بسياسه البنك المركزي انخفضت درجه استقلاليته.

 ٢- ان السلطه التشريعيه تمتلك اختصاص تشريع القوانين ومن خلال ذلك تستطيع تغيير القانون للبنك المركزي بالشكل الذي يخدم اهداف السلطه المركزيه او الاحزاب السياسيه والتي قد تتناقض مع تلك الاهداف التي يضعها البنك المركزي كهدف زياده الاستخدام ورفع معدلات النمو على حساب هدف مكافحه التضخم الذي يسعى اليه البنك.

 ٣- ان المسؤولين عن البنك المركزي ليسوا منتخبين من الشعب و لا يحاسبون امامه بل قد يكونون معينين من الحكومه اذ يكونون بمواقع بعيدة عن الرقابه البرلمانيه والشعبيه وهذا الحال يتنافى مع مبادئ الديمقراطيه القائمة على اساس انتخاب هؤلاء من قبل ممثلي الشعب دون تاثير من قبل الحكومه وبالتالي لا يجوز تفويضهم بتجديد السياسه النقديه التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي لعموم البلد .

٤- ان الاختلاف مابين السياسه النقديه التي يضعها البنك المركزي و السياسه الاقتصاديه التي تضعها الحكومه وخاصه فيما يتعلق بالضرائب واسعار الصرف يترتب عليه وجود التكاليف واختلال في الأداء.

 ومساله الاستقلاليه تتطلب توفير بنيان اقتصادي متطور وتشريع قانوني واضح ورسم الحدود الفاصله بين مهام البنك المركزي والسلطه الحكوميه . لذا نلاحظ ان البنوك المركزيه في الدول المتقدمه قد سبقت نظائرها من البنوك في الدول الناميه في التمتع بالاستقلاليه الافتقار الاخيرة إلى المتطلبات الاوليه للحصول على الاستقلاليه كالبناء الاقتصادي المتين وتطور المؤسسات الدستوريه للدوله، ومع ذلك فان الاستقلاليه لا تعني الانفصال التام بين الحكومه والبنك المركزي اذ ان البنك المركزي ما هو الا مؤسسه حكوميه تعمل في الاطار المؤسسي للدوله ولكن يجب ان تكون قراراتها المتعلقه بالسياسه النقديه مستقله وان تكون السياسه النقديه متسقه مع السياسه الاقتصاديه العامه للدوله تحقيقا لاستقرار القيمه النقديه للعمله في الدوله